Security Policy Papers
أوراق السياسات الأمنية
https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp
ورقة تحليل سياسات أمنية

مواجهة استغلال التنظيمات الإرهابية للاتجار بالأسلحة لتمويل أنشطتها

Confronting Terrorist Organizations' Exploitation of Arms Trafficking to Finance Their Activities

المخرجات الرئيسة

- أوضحت الورقة أن التنظيمات الإرهابية باتت تعتمد بشكل متزايد على الاتجار غير المشروع بالسلاح كأحد أهم مصادر تمويل أنشطتها الإجرامية، إلى جانب مصادر أخرى غير مشروعة، وما تبع ذلك من اكتساب هذه التنظيمات استقلالًا ماليًا وقدرة أكبر على التسلح والتوسع.
- استعرضت الورقة مجموعة من الآليات والوسائل التي تلجأ إليها التنظيمات الإرهابية للحصول على السلاح وبيعه.
- أبرزت الورقة المبادرات القائمة للحد من الاتجار غير المشروع بالسلاح وتجفيف مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية، كما تناولت التحديات التي تعترض هذه الجهود وتقلل من فعاليتها.
- قدمت الورقة مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز قدرة الدول والمنظمات الإقليمية والدولية على مواجهة استغلال التنظيمات الإرهابية للاتجار غير المشروع بالأسلحة.

المستخلص

تتناول هذه الورقة ظاهرة استغلال التنظيمات الإرهابية للاتجار غير المشروع بالأسلحة كوسيلة رئيسية لتمويل أنشطتها الإجرامية وتوسيع نفوذها، في ظل ترابط واضح بين الإرهاب والجريمة المنظمة

Abstract

This paper examines the phenomenon of terrorist organizations' exploitation of illicit arms trafficking as a primary means of financing their activities and expanding their influence, given the clear interconnection between terrorism and transnational organized crime.

1658-8886© 2026. SPP. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial License.

العابرة للحدود. وتناقش الورقة أبرز مصادر حصول هذه التنظيمات على السلاح وآليات بيعه، مع التركيز على الدور المتزايد للتقنية في تسهيل عمليات التهريب، واستغلال عوامل مثل هشاشة الأوضاع الأمنية، وضعف الرقابة الحدودية، وتوسع الأسواق غير النظامية، وتفكك مؤسسات الدولة نتيجة الصراعات الداخلية. كما تستعرض الورقة أبرز المبادرات الدولية والإقليمية لمكافحة هذه الظاهرة، وما يحدّ من فعاليتها من ثغرات قانونية ومؤسسية ورقابية، لتخلص إلى مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز التعاون الدولي، وتطوير التشريعات، وتحسين قدرات الرقابة الحدودية، بما يمكّن الدول من مواجهة هذا التهديد بفعالية واستدامة.

The paper discusses the main sources through which these groups acquire weapons and the mechanisms by which they sell them, focusing on the growing role of technology in facilitating smuggling operations and the exploitation of factors such as fragile security conditions, weak border controls, the expansion of informal markets, and the disintegration of state institutions as a result of internal conflicts. The paper also reviews the most significant international and regional initiatives to combat this phenomenon, as well as the legal, institutional, and regulatory gaps that limit their effectiveness. It concludes with a set of practical recommendations to strengthen international cooperation, develop legislation, and improve border control capabilities, thereby enabling states to address this threat effectively and sustainably.

المقدمة

تتقاطع مصالح التنظيمات الإرهابية مع شبكات الجريمة المنظمة في مجالات متعددة، أبرزها التمويل غير المشروع والاتجار بالأسلحة، مما أوجد علاقة تكامل مصلحي بين الطرفين تقوم على تبادل المنافع والخدمات. فبينما تسعى التنظيمات الإرهابية إلى تأمين الموارد اللازمة لأنشطتها العملياتية، توفر لها الجريمة المنظمة الوسائل اللوجستية وشبكات التهريب العابرة للحدود.

وبالحديث عن الاتجار غير المشروع للسلاح، فقد أدى هذا الترابط إلى نشوء اقتصاد موازٍ يغذّي الإرهاب ويمكّنه من الاستمرار والتوسع، مستفيداً من هشاشة الدول وضعف مؤسساتها الأمنية والرقابية. وتشير تقديرات Small Arms Survey إلى أنّ القيمة السنوية للاتجار غير المشروع بالأسلحة تصل إلى عدة مليارات من الدولارات (Holtom & Pavesi, 2017)، كما توضح بيانات مشروع I-Trace التابع لمؤسسة أبحاث تسليح النزاعات أنّ نسبة كبيرة من الأسلحة المستخدمة في النزاعات المسلحة يتم تهريبها عبر الحدود الدولية مستغلةً بيئات يسودها الفساد وضعف الضبط المؤسسي (Conflict Armament Research, n.d). وتزداد خطورة هذه الظاهرة في مناطق النزاع، حيث تسمح الهشاشة الأمنية والديناميات المحلية المعقدة بتوسيع نطاق التجارة غير المشروعة، مما يجعلها تهديداً أمنياً عابراً للحدود يتجاوز قدرة الدول المنفردة على مواجهته (Wang, 2010).

يعد الاتجار غير القانوني بالسلاح تهديدًا متصاعدًا للأمن والسلم الدوليين، إذ تعتمد عليه التنظيمات الإرهابية كمصدر رئيسي لتمويل أنشطتها، مما يسهم في تأجيج النزاعات وزعزعة استقرار المناطق الهشّة. وفي ظل النزاعات المسلحة وحالات الانفلات الأمني، تتحوّل الأسواق غير الرسمية ومخزونات الجيوش المُهملة إلى منافذ رئيسة لتدفق الأسلحة نحو هذه التنظيمات، مما يشكل خطرًا جسيمًا على أمن الدول واستقرار المجتمعات. كما يوفّر هذا النشاط للمجرمين والعصابات أدوات

مباشرة لارتكاب الجرائم العنيفة كالقتل والسرقة، ويؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة وتقويض قدرة الأجهزة الأمنية على فرض النظام، في حين يعزز انتشار هذه الأسلحة من قدرة التنظيمات الإجرامية على التوسع وتمويل أنشطتها غير المشروعة، ويفتح المجال أمام نشوء سوق سوداء مستقرة تغذي جرائم أخرى مرتبطة مثل تهريب المخدرات والاتجار بالبشر، بما يعمّق من حالة عدم الاستقرار ويهدد الأمن الإقليمي والدولي على حد سواء. ونتيجة لذلك، يشعر أفراد المجتمع بالقلق وعدم الاستقرار، وتزداد المخاطر الأمنية على المدى الطويل. لذلك، يجب على المجتمع الدولي التنبه لهذه الظاهرة ومكافحتها بشكل مستمر للحفاظ على الأمن والاستقرار.

إن عمليات مكافحة الإرهاب الدولية ساهمت إلى حد ما في تقليص حجم التمويل للعمليات الإرهابية وقللت من إمكانيات التجنيد والتسليح والتنظيم. كما أن الرقابة المالية الدولية المشددة على التنظيمات الإرهابية منعت هذه الحركات من الحصول على أي تبرعات أو نقل أموال بين الدول أو داخلها. لذلك تلجأ هذه التنظيمات إلى الطرق غير القانونية للحصول على التمويل ومنها الاتجار غير القانوني بالسلاح. وهناك ثلاثة عوامل ساعدت هذه التنظيمات في القيام بهذا النشاط. وهي: أولًا، تواجد السلاح بكميات كبيرة في الأسواق القانونية وغير القانونية، وسهولة تصنيعه وتوزيعه. ثانيًا، ضعف أمن الحدود في الدول التي تنشط فيها تجارة السلاح، عادة لا تستطيع الدول تأمين كل حدودها، فبالتالي تسهل عملية التهريب ونقل السلاح عبر الحدود. أخيرًا، وجود سوق وطلب واسع النطاق على هذه الأسلحة، خاصة من المنظمات الإجرامية والإرهابية التي لا تستطيع الحصول على السلاح بطرق قانونية.

تهدف الورقة إلى تحديد حجم المشكلة، والكميات والمبالغ المالية التي تحصل عليها التنظيمات الإرهابية من خلال هذا النشاط. كما ستتناول مصادر الحصول على السلاح وآليات اقتنائه وتخزينه ثم بيعه. كما ستسلط الضوء على المخاطر التي تسببها هذه الظاهرة للمجتمع الدولي وللدول التي تنشط فيها هذه العمليات. وفي الختام، ستقدم الورقة عدد من التوصيات للمساهمة في مكافحة هذه الظاهرة والحد من انتشارها.

تجارة السلاح كمصدر لتمويل الجماعات الإرهابية

تلجأ التنظيمات الإرهابية عادةً إلى مصادر تمويل متعددة لضمان استمرارية أنشطتها العملياتية، واللوجستية، والدعائية. ويُعد تنويع مصادر التمويل أحد الأساليب التي تعتمدها تلك التنظيمات لتحقيق البقاء، والتوسع، وتقليل إمكانية تعقبها أو تجفيف مصادرها المالية. ولا تقتصر هذه المصادر على الدعم الخارجي أو التبرعات فحسب، بل تشمل أيضًا أنشطة غير مشروعة مثل الاتجار بالبشر، وتهريب المخدرات، والسطو، والخطف مقابل الفدية، فضلاً عن فرض الضرائب في المناطق التي تسيطر عليها هذه التنظيمات الإرهابية.

ومن أبرز هذه المصادر، الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والذي يعد أحد أخطر مصادر التمويل، إذ لا يقتصر دوره على توفير تمويل مباشر للتنظيمات فحسب، وإنما يمنحها أيضًا القدرة على تأمين متطلبات التسلح اللازمة بعيدًا عن القنوات الرسمية، حيث تقوم هذه التنظيمات بتهريب الأسلحة وبيعها ومقايضتها عبر الشبكة الاجرامية للتنظيم، مما يعزز من استقلالها المالي والعسكري ويسمح لها بالحفاظ على قدرتها وتوسيع نفوذها.

بدأ اعتماد التنظيمات الإرهابية على تجارة الأسلحة كمصدر للتمويل بشكل واسع في الثمانينات، وتحديداً من قبل بعض الجماعات الإرهابية في أفريقيا، وظهرت بشكل واضح في التسعينات مع تفكك الاتحاد السوفييتي، حيث بدأت التنظيمات الإرهابية بتشكيل تحالفات مع شبكات الجريمة المنظمة لتعزيز سبل انخراطها في أنشطة تجارة الأسلحة. وفي مرحلة ما بعد الحرب على الإرهاب، ازداد نشاط التنظيمات في تجارة الأسلحة كمصدر دخل، ويظهر التحول الأكبر في الفترة ما بعد 2011، ظهور تنظيمات نتيجة لانقسامات داخل التنظيمات الإرهابية تميزت بانخراطها المباشر في أنشطة الجريمة المنظمة كمصادر أساسية للدخل ومن ضمنها تجارة الأسلحة خاصة مع انفلات الأمن في بعض دول المنطقة.

وفي السنوات الأخيرة، برز استخدام الأسلحة من قبل التنظيمات الإرهابية كأدوات تمويل وخصوصًا في مناطق النزاع والهشاشة الأمنية. وقد أشار تقرير بحثي صادر عن المركز الدولي لمكافحة الإرهاب (ICCT) في مارس 2021، حول استخدام الجماعات الإرهابية للأسلحة الصغيرة والخفيفة كمصدر للتمويل، أن التنظيمات الإرهابية لم تَعُد تكتفي باستخدام السلاح في تنفيذ الهجمات الإرهابية وحسب، وإنما باتت تنخرط في شبكات الاتجار غير القانوني بالسلاح، سواء من خلال بيعه مباشرةً، أو عبر فرض رسوم وتأمين الحماية لعمليات التهريب التي تتم عبر المناطق التي تسيطر عليها. وقد ساهمت عوامل مثل: انهيار أجهزة الدولة، وانتشار الفساد، وسهولة اختراق الحدود، في تعاظم هذه الظاهرة. وأصبحت تجارة السلاح إحدى ركائز الاقتصاد غير المشروع الذي تعتمد عليه الجماعات المسلحة، مما أدى إلى إطالة أمد النزاعات وزيادة تعقيد جهود مكافحتها. هذا التوجه يسلّط الضوء على التحول في سلوك التنظيمات من مجرد فاعلين عقائديين إلى أطراف فاعلة اقتصاديًا داخل منظومة الجريمة المنظمة العابرة للحدود (Demuynck et al., 2021).

مصادر الحصول على الأسلحة

تتنوع قنوات حصول التنظيمات الإرهابية على السلاح، ومع وجود تفاوت في استخدام هذه القنوات من جماعة إلى أخرى، إلا أنها في شكلها العام لا تخرج عن الأساليب التالية:

1. الأسواق المشروعة عبر الوسطاء (الوكلاء)

تتم عمليات تجارة الأسلحة المشروعة عادة عبر وسطاء ووكلاء معتمدين، وتخضع هذه التجارة لإطار قانوني دولي منظم تمثله معاهدة تجارة الأسلحة (ATT)، التي تُعد الآلية الأساسية لضبط وتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية على المستوى العالمي. وتهدف المعاهدة إلى ضمان حصر عمليات البيع والشراء في الدول والكيانات الملتزمة بالقانون الدولي والمراعية لحقوق الإنسان، مع إلزام الحكومات بالإشراف المباشر على هذه التجارة من خلال وسطاء مرخّصين، وفرض أدوات رقابية صارمة تضمن الامتثال للمعايير الدولية وتحدّ من إساءة استخدام الأسلحة أو تهريبها إلى جهات غير مشروعة (ATT, 2023). فقد أشار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقريره حول الاتجار غير المشروع بالسلاح، إلى أن أخطر التحديات التي تواجه العالم في مكافحة الإرهاب تتمثل في حصول التنظيمات الإرهابية على السلاح من السوق المشروعة، ويكون ذلك عبر ثغرات في أنظمة الرقابة والتتبع. ويبين التقرير أن معظم عمليات التحويل تتم نتيجة سوء إدارة المخزون، وضعف آليات التسجيل والترخيص، وفقدان أو سرقة

الأسلحة، إلى جانب حالات يتم فيها استغلال الثغرات القانونية أو التلاعب في إجراءات التصدير والاستيراد. ومن خلال تحليل 12 دراسة حالة واقعية، يوضح التقرير أن التنظيمات الإرهابية تستفيد بشكل مباشر من هذه الثغرات، حيث تم توثيق حالات فقدان جماعي للأسلحة من المخزونات العسكرية الرسمية التي وجدت طريقها لاحقًا إلى الأسواق غير المشروعة، ومنها إلى أيدي التنظيمات الإرهابية. (UNODC, 2024)

ويظهر تقرير آخر لمؤسسة أبحاث تسليح النزاعات أن جزءًا كبيرًا من ترسانة داعش لم يأتِ من السوق السوداء فقط، بل من تحويلات غير مشروعة لشحنات سلاح أُرسلت قانونيًا إلى دول أو جماعات أخرى. فقد وثّقت فرق البحث الميدانية أن أكثر من 40,000 قطعة سلاح وذخيرة جُمعت في سوريا والعراق بين 2014 و2017، وأظهرت النتائج أنّ نسبة معتبرة منها صنعت حديثًا وخرجت في الأصل عبر عقود تسليح حكومية، قبل أن يعاد توجيهها بطرق غير مشروعة نحو التنظيم. (CAR,2017)

وفي هذا الصدد، يبين تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي حول اتجاهات عمليات النقل الدولي للأسلحة، وذلك خلال الفترة من 2020 إلى 2024، وتبين الورقة أبرز مصدري الأسلحة عالمياً، كما هو موضح في الشكل (1). (SIPRI, 2025).

2. الأسواق غير المشروعة بما في ذلك (Dark Web) أو «الشبكة المظلمة»

وهي «جزء مشفّر من الإنترنت لا تتم فهرسته بواسطة محركات البحث التقليدية، ولا يمكن الوصول إليه إلا من خلال برامج متخصصة مثل متصفح (Tor)، ويُعرف بتوفيره درجة عالية من إخفاء الهوية لمستخدميه» (Cornell Law School, 2024). حيث تشكل الأسواق غير المشروعة، وخاصة منصات «الشبكة المظلمة»، تهديدًا متزايدًا للأمن الوطني للدول. إذ توفر هذه الأسواق بيئة آمنة وسرية لتداول السلاح والمواد المرتبطة بها، بعيدًا عن رقابة السلطات الأمنية. وتُعد هذه المساحات غير مرئية على شبكة الإنترنت العادية، ولا يمكن الوصول إليها عبر محركات البحث التقليدية. تشير بيانات دراسة نشرت حول المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في عام 2025 إلى وجود ما يقارب 30,000 موقع نشط على «الشبكة المظلمة»، وأن حوالي 56% - 60% من هذه المواقع متورطة في أنشطة إجرامية تشمل تجارة السلاح، المخدرات، وغيرها (Marchini, 2025).

وفي دراسة أعدتها جامعة مانشستر بالتعاون مع مؤسسة راند أوروبا «RAND Europe» حول تجارة السلاح عبر «الشبكة المظلمة»، أشارت إلى أن ما يقارب 60% من قوائم الأسلحة النارية مرتبطة بمنتجات مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية، تليها مجموعة من الدول الأوروبية، التي تمثل حوالي 25%، في حين تمثل المواقع غير المحددة للمصدر حوالي 12%. ومع تصدر الولايات المتحد الأمريكية، تمثل أوروبا أكبر سوق لتجارة الأسلحة على شبكة الإنترنت المظلمة، حيث تحقق إيرادات تزيد بنحو خمسة أضعاف ما تحققه الولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يتعلق بقوائم المنتجات المعروضة للبيع على «الشبكة المظلمة»، فقد أظهرت البيانات المرتبطة بالدراسة إلى أن الأسلحة النارية تمثل ما نسبته 42%، تليها المنتجات الرقمية المرتبطة بالأسلحة بنسبة 27%، والذخائر بنسبة 22%. ويشكل المسدس الغالبية العظمى من الأسلحة النارية المعروضة على «الشبكة المظلمة» بنسبة بلغت 84%، يليه البنادق بنسبة 10%، والرشاشات بنسبة 6%.

الشكل 1

أكبر عشر دول مصدرة للسلاح في العالم خلال السنوات (2020-2024).

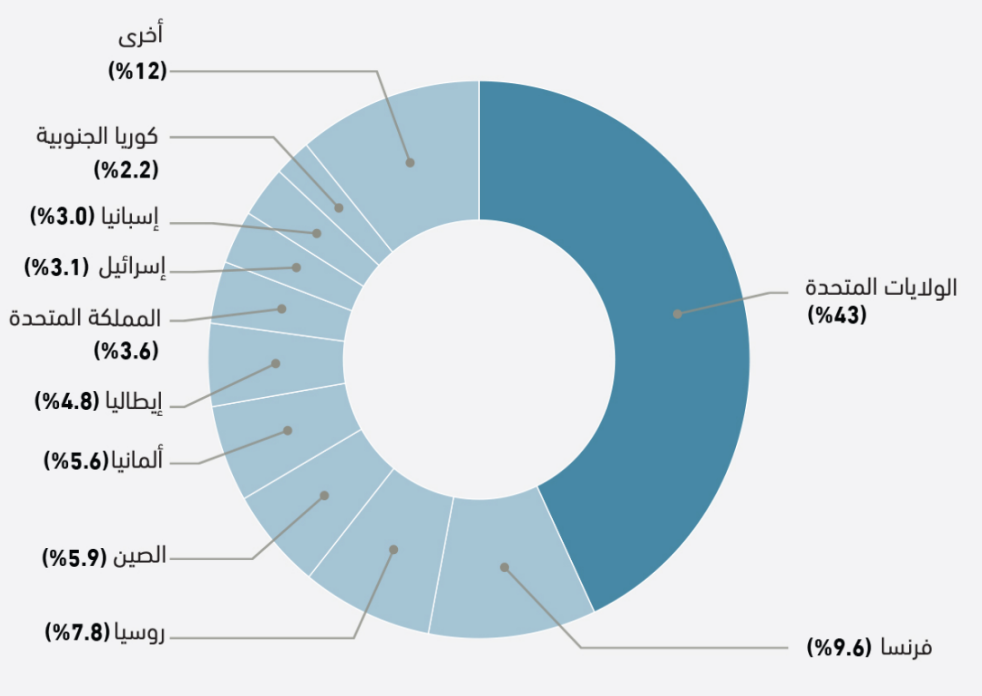

المصدر: تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي حول اتجاهات عمليات النقل الدولي للأسلحة، من 2020 إلى 2024.

كما قدرت الدراسة - استنادًا إلى 12 سوقًا مشفرة تم تحليلها - إلى أن القيمة الإجمالية لتجارة السلاح في «الشبكة المظلمة» تبلغ 80 ألف دولار أمريكي شهريًا، حيث تحقق الأسلحة النارية ما يقارب 90% من إجمالي الإيرادات. وبسبب هذه التجارة، قد يصل عدد الأسلحة النارية أو المنتجات المرتبطة بها التي لا يمكن تعقبها في العالم الحقيقي إلى 136 قطعة شهريًا. (RAND Eu-rope & University of Manchester, 2017)

وفي المنطقة العربية، تمثل الحالة الليبية مثالًا واضحًا على كيفية تحوّل المخزونات العسكرية الرسمية إلى مصدر رئيسي لتمويل السلاح عبر الأسواق غير المشروعة. فبعد سقوط نظام القذافي عام 2011، انتشرت ترسانة ضخمة من الأسلحة غير المؤمنة محليًا وعبر الحدود، ما أدى إلى تغذية السوق السوداء وشبكات التهريب الإقليمية. وقد وثّقت دراسة صادرة عنSmall Arms Survey، رصدها ما لا يقل عن 1,346 صفقة سلاح عبر الإنترنت في ليبيا خلال فترة اثني عشر شهرًا في عامي (2014-2015). ولم تقتصر على أسلحة النظام السابق فحسب، بل شملت كذلك أسلحة حديثة الصنع من دول أوروبية وآسيوية، الأمر الذي عزز قدرة التنظيمات الإرهابية على الحصول على السلاح (Jenzen-Jones & McCollum, 2017).

3. استخدام القنوات الخارجية لتهريب الأسلحة

في هذا الأسلوب تعتمد التنظيمات الإرهابية على قنواتها الخارجية بالإضافة لعلاقاتها الخارجية لنقل وتوفير الأسلحة، وبالذات الأسلحة بعيدة المدى التي تعطي أفضلية للتنظيم. ففي القارة الأفريقية، أكدت تقارير منظمة الجمارك العالمية ضبط أسلحة في مالي في عام 2017 قادمة من فرنسا جوًا. كما أظهر بحث أجرته منظمة أبحاث التسلح في أفريقيا، أن بنادق الضخ والبنادق نصف الآلية المصنعة في تركيا تُهرَّب إلى نيجيريا، وأنها وصلت إلى أيدي جماعات مثل تنظيم بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (UNODC, 2023).

وقد أظهر تقرير Synthesis Report: Illicit Flows of Small Arms and Light Weapons الصادر عنSmall Arms Survey أنه تم استغلال الحدود في ليبيا واليمن وسوريا والعراق لتهريب السلاح عبر قنوات خارجية، سواء من خلال المخزونات غير المؤمّنة أو عبر شبكات التهريب المنظمة (Small Arms Survey, 2021).

4. الاستيلاء على مخزونات الأسلحة الحكومية

مثل: مراكز الشرطة وقوات الجيوش الوطنية التي تم التخلي عنها. يمثل هذا الأسلوب واحدًا من أكثر الأساليب شيوعًا بين التنظيمات الإرهابية لتأمين معداتها القتالية. ويعد تنظيم الدولة الإسلامية في (داعش) مثالًا صارخًا على هذا النهج، حيث استغل الفوضى السياسية والعسكرية في العراق ليستولي على كميات كبيرة من العتاد العسكري، منها مركبات مدرعة وأسلحة أمريكية الصنع، شملت بنادق M-16 ومدافع رشاشات ثقيلة.

5. إعادة تفعيل الأسلحة من نزاعات سابقة

حصلت التنظيمات الإرهابية في مناطق الصراع، بما في ذلك التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، على كميات كبيرة من الأسلحة التي تُعد بمثابة غنائم حرب موروثة من صراعات سابقة. فكثير من هذه الأسلحة ليست حديثة التوريد، بل انتقلت عبر شبكات تهريب تستغل هشاشة المؤسسات الأمنية وضعف السيطرة على الحدود.

وقد أكد تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن الأسلحة الموروثة من النزاعات السابقة تستمر في التداول لسنوات طويلة، مشيرًا إلى الحالة اللبنانية كمثال، حيث ما زالت مخزونات الحرب الأهلية (1975-1990) متاحة عبر شبكات السوق السوداء، وانتقلت لاحقًا إلى ساحات نزاع مثل سوريا (UNO-DC, 2020). وفي اليمن، أوضح تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن، أن ميليشيا الحوثي اعتمدت في مرحلة مبكرة على ترسانة من الأسلحة التي خلفتها الحروب السابقة في صعدة، إضافةً إلى الأسلحة المخزنة لدى الجيش اليمني، والتي أعيد تفعيلها لتصبح أحد أهم مصادر تسليحهم بعد عام 2014 (UN Panel of Experts on Yemen, 2015; 2017).

6. دعم الدولة عبر حروب الوكالة

يمثّل دعم الدولة عبر حروب الوكالة أحد أساليب انتقال الأسلحة، حيث تُنقل الأسلحة أو تُوفّر عبر قنوات رسمية وغير رسمية لدعم الجماعات الموالية للدول، وقد تُستخدم هذه الجماعات كأدوات لتحقيق مصالح سياسية أو إقليمية للدول الداعمة. يتجلّى ذلك بوضوح في القارة الإفريقية، حيث تسهّل الروابط العرقية والقبلية عبور الأسلحة عبر الحدود الوطنية، وتزداد هذه

الظاهرة في الصراعات ذات البعد العرقي أو الطائفي، إذ تميل بعض المجموعات إلى تبادل السلاح مع أفراد من نفس العرق أو الطائفة. وفي ظل ذلك، تُظهِر حالات ضبط أسلحة متشابهة بحوزة جماعات مختلفة احتمال وجود مصدر إمداد مشترك أو تدخّل حكومي منظّم يوفر السلاح لتلك التنظيمات الموالية، مما يحول الصراعات المحلية إلى ساحات حرب بالوكالة ويعقّد جهود الحد من انتشار الأسلحة. (UNODC, 2023).

7. التصنيع المحلي

تلجأ التنظيمات الإرهابية إلى إنشاء خطوط إنتاج محلية، الأمر الذي يشير إلى امتلاكها للكفاءات والتقنيات الضرورية لتصنيع الأسلحة والذخائر. فقد وثّق تقرير صادر عن المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، قيام تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى بتصنيع واستخدام عبوات ناسفة بدائية من موارد محلية، الأمر الذي مكنه من الاستمرار في شن هجمات ضد القوات الإقليمية والدولية (ICCT, 2021). ومن أمثلة ذلك أيضًا ما قامت به ميليشيا الحوثي في اليمن من تطوير قدرات تصنيع محلية شملت الطائرات المسيّرة الانتحارية والصواريخ قصيرة المدى التي جرى تجميعها باستخدام مكونات تجارية وأخرى مهرّبة، وهو ما أتاح لهم استهداف منشآت استراتيجية في السعودية والإمارات وأظهر خطورة تحول التصنيع المحلي إلى تهديد إقليمي واسع (Bales, 2023; Atlantic Council, 2020). كما وثّقت دراسات ميدانية في منطقة الساحل قيام جماعات مسلحة بإنشاء ورش لتجميع العبوات الناسفة باستخدام مواد أولية مرتبطة بشبكات تهريب عابرة للحدود، وهو ما يبرز قدرة هذه التنظيمات على ابتكار حلول محلية لمواجهة الضغوط العسكرية والأمنية (de Bont, 2021).

آليات بيع السلاح

أصبحت تجارة السلاح إحدى الوسائل الرئيسة التي تعتمد عليها التنظيمات الإرهابية لتمويل أنشطتها الإرهابية، حيث تقوم هذه التنظيمات باستخدام السلاح كسلعة للتداول والبيع عبر قنوات متعددة، ومع تنوع آليات بيع السلاح التي تلجأ لها التنظيمات الإرهابية، إلا أنها وبشكل عام تعتمد على دائرة علاقاتها الداخلية وقنواتها الخاصة. هذا النمط وبسبب طبيعته الخاصة المغلقة، فإنه من الصعب رصده واكتشافه، مما يحد من قدرة الجهات المعنية على الاستجابة له بشكل فعّال واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة للتصدي له في الوقت المناسب.

ومع تتنوع آليات البيع التي تلجأ إليها التنظيمات الإرهابية اتجهت بعض هذه التنظيمات مؤخرًا إلى استغلال وسائل التواصل الاجتماعي كقنوات إضافية للترويج لأسلحتها بشكل علني، في تجاوز واضح للرقابة التقليدية. ويُظهر هذا التنوع مدى مرونة التنظيمات وقدرتها على التكيف مع القيود، بما يصعب جهود الرقابة والردع، ويجعل من الضروري تطوير سياسات متكاملة لمعالجة هذه الظاهرة.

وقد كشف تقرير لمشروع الشفافية التقنية «Tech Transparency Project»، قيام أفراد مرتبطين بميليشيا الحوثي بإنشاء حسابات على منصات التواصل الاجتماعي، مثل X وواتساب، بهدف الترويج العلني لمجموعة من الأسلحة الأمريكية الثقيلة التي تم الاستيلاء عليها، وذلك بغرض بيعها وتداولها. حيث أشار التقرير إلى وجود نحو 130 حسابًا مقره اليمن يعرض أسلحة متنوعة تشمل البنادق الهجومية، وقاذفات القنابل، وأنواع أخرى من الأسلحة الثقيلة، كما يوضح التقرير أن أكثر من نصف هذه الحسابات يديرها أفراد مرتبطون بالجماعة. (Tech Transparency Project,2025)

تلجأ التنظيمات الإرهابية كذلك إلى الأسواق غير الرسمية، بما في ذلك السوق السوداء و«الشبكة المظلمة»، كوسيلة رئيسية لبيع وشراء الأسلحة وتمويل عملياتها، مستغلةً قلة الرقابة وصعوبة تتبع المعاملات المالية غير القانونية. وتشكّل هذه القنوات بيئة خصبة لتسهيل تداول الأسلحة والخدمات المرتبطة بالنشاط الإرهابي، بما في ذلك تهريب الأسلحة الثقيلة والذخائر والمعدات العسكرية المتقدمة.

في هذا السياق، أفاد تقرير لصحيفة ديلي تايمز «Daily Times»، أن حركة طالبان استولت عقب انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان على مئات آلاف قطع السلاح والمعدات العسكرية الأمريكية. وتشير التقديرات إلى أنّ الحركة باعت وهرّبت نحو 500,000 قطعة سلاح من بينها بنادق M4 وM16، وأجهزة رؤية ليلية، وقاذفات، وأسلحة ثقيلة إلى تنظيمات إرهابية أخرى عبر السوق السوداء (Daily Times, 2025).

تعكس هذه الحالة بوضوح كيف أسهمت سهولة وصول أفراد الجماعات الإرهابية إلى هذه المنصات، وقدرتهم على إنشاء حسابات دون رقابة فعالة، في إتاحة الفرصة لهم بالترويج العلني للسلاح، مما يجعل من الصعب الحد من نشاطاتهم. ومع غياب الأطر القانونية والتنظيمية الرادعة، توسعت دائرة انتشار هذه الممارسات، مما مكن التنظيمات الإرهابية من الوصول إلى شرائح أكبر من العملاء المحتملين. وهذا لا يقتصر على تعزيز التمويل فقط، بل ينعكس سلبًا على أمن المجتمعات المحلية والإقليمية، إذ تزداد قدرة هذه الجماعات على تمويل نشاطاتها غير المشروعة وتأمين مواردها بطرق تؤثر بشكل مباشر على استقرار المنطقة. هذا السلوك لا يعكس فقط ضعف الرقابة على مخزونات السلاح، وإنما يظهر كذلك كيف تتمكن التنظيمات الإرهابية من تحويل السلاح إلى مصدر مالي يُستخدم في تمويل أنشطتها الإجرامية والإرهابية.

انتشار الظاهرة في المنطقة العربية: مؤشرات وتداعيات

تشير البيانات الواردة في المؤشر العالمي للإتجار بالسلاح لعام 2025، إلى أن عدداً من الدول العربية تندرج ضمن أعلى عشر دول في مؤشر الاتجار غير المشروع بالأسلحة عالميًا. مما يعكس تفشي الظاهرة بشكل مقلق ويطرح تحديات جدية للأمن الوطني في المنطقة (OC Index, 2025).

ففي اليمن، التي لا تزال تسجل أعلى درجة في المؤشر بين الدول العربية (10/9.5) دون تغيير عن إصدار 2023، أدى الصراع المستمر منذ عام 2014 بين ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران والحكومة الشرعية إلى جعل البلاد ساحة مفتوحة لتجارة السلاح. حيث تعتمد الميليشيات الحوثية بشكل رئيسي على تهريب الأسلحة من إيران عبر البحر الأحمر والمنافذ البحرية في الحديدة، بدعم من شبكات إقليمية، مستفيدة من ضعف مؤسسات الدولة والرقابة على الحدود.

وفي السودان،الذي ارتفعت درجته في المؤشر من 9.0 إلى (10/9.5)، تتداخل مجموعة من العوامل البنيوية والسياسية في تغذية هذه الظاهرة. فالنزاع الدائر منذ أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع جعل البلاد ساحة مفتوحة لتدفق السلاح، سواء عبر الاستيلاء على مخزونات الدولة أو عبر شبكات تهريب من دول الجوار. وإلى جانب ذلك، تُسهم العصبية القبلية والنزاعات بين المجموعات الإثنية في تعزيز الطلب على السلاح باعتباره أداة رئيسية للحماية والهيمنة، ما أدى إلى عسكرة المجتمع بشكل متسارع. كما يُعد انتشار الفقر وغياب البدائل الاقتصادية عاملاً

مهمًا في دفع بعض الفئات للانخراط في شبكات تهريب السلاح لكسب قوت اليوم والبقاء، خاصة في المناطق الحدودية الهشة. وتشير تقارير أممية إلى أن هذا التدفق المستمر للأسلحة لم يؤد فقط إلى إطالة أمد النزاع، بل فاقم أيضًا من حجم الانتهاكات بحق المدنيين، ورسّخ منطق القوة على حساب سلطة الدولة.

أما في سوريا، التي استقرت في المؤشر عند (10/9.0)، فقد ساهمت الحرب الأهلية الممتدة بين عامي 2011 و2024 في تفشي تجارة الأسلحة بين الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، إذ تشير التقديرات إلى أن كميات ضخمة من الأسلحة التي دخلت لدعم أطراف النزاع — سواء من روسيا أو إيران أو الولايات المتحدة — تسربت إلى السوق السوداء، ووصل جزء منها إلى تنظيم داعش الإرهابي. وفي المقابل، بدأت الحكومة الانتقالية التي تشكّلت عقب سقوط النظام السابق في ديسمبر 2024 بعدد من الخطوات الجادة، من ضبط مخازن السلاح المتفرقة في محافظات درعا ودير الزور وريف دمشق، والإعلان عن التوجه نحو حصر السلاح بيد مؤسسات الدولة؛ غير أن هذه الجهود لا تزال محدودة النطاق، في ظل استمرار وجود فصائل مسلحة متعددة خارج إطار الدولة.

في العراق، حيث بقت عند درجة (10/9.0) دون تغيير تواجه الحكومة تحديًا كبيرًا الصراع الطائفي وضعف الرقابة على الحدود مع إيران، الأمر الذي جعل البلاد مركزًا رئيسيًا لتدفق الأسلحة. وتسيطر بعض الجماعات المسلحة على جزء كبير من مخزون السلاح، مع وجود تقارير تشير إلى انتقال الأسلحة إلى خارج العراق، هذا الواقع يزيد من تعقيد الوضع الأمني ويشكل ضغطًا على السلطات في جهودها لضبط الأسواق والحدود.

أما ليبيا، التي ارتفعت درجتها من 9.0 إلى (10/9.5)، فهي مثال آخر على تداعيات انهيار مؤسسات الدولة عقب سقوط نظام القذافي عام 2011. فقد أدى الصراع هناك إلى انتشار واسع للأسلحة داخل البلاد وتهريبها إلى دول الجوار مثل مالي وتشاد والنيجر. لتتحول ليبيا نتيجة لذلك، إلى مركز إقليمي رئيسي لتجارة السلاح غير المشروع.

وفي لبنان، الذي ارتفعت درجته من 8.5 إلى (10/9.0) في المؤشر، تتداخل الأزمات السياسية والاقتصادية مع ضعف الدولة وانتشار السلاح بين الجماعات المسلحة خارج السيطرة الحصرية للجيش والأجهزة الأمنية الرسمية. ويعد «حزب الله» أبرز فاعل غير حكومي يحتفظ بقدرات عسكرية منظمة مستقلة عن مؤسسات الدولة، في ظل استمرار الإبلاغ عن تدفقات أسلحة من إيران عبر الحدود السورية سابقًا. وتخلص بيانات المؤشر إلى أن هذا الواقع يصعّب على الدولة اللبنانية فرض احتكارها الحصري لاستخدام القوة، بما يعكس أزمة بنيوية أوسع في السيادة الأمنية.

إضافة لذلك، تشير نتائج المؤشر إلى أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمستوى العام «للجريمة المنظمة» (Criminality) في الدول العربية التي تعاني من النزاعات. ففي لبنان والعراق، سجل مؤشر الجريمة المنظمة أعلى قيمتين بين الدول الست (10/7.30 و10/7.17) على التوالي، تلتهما ليبيا (10/7.05) فسوريا (10/6.98)، ثم اليمن والسودان بقيمة (10/6.63) لكل منهما، وهو ما يعكس حقيقة أن وفرة السلاح وتجارته تغذي الصراعات الداخلية وتعزز قدرة الفاعلين غير الدوليين على التوسع والسيطرة في ظل ضعف مؤسسات الدولة وأجهزتها الرقابية.

كما يشير المؤشر إلى أن الاتجار بالأسلحة يمثل سوقًا إجراميًا رئيسيًا ضمن «الأسواق الإجرامية» (Criminal Markets) في الدول الست، حيث تراوحت درجاتها بين

الجدول 1

المؤشر العالمي للجريمة المنظمة

الدرجة	الدولة	تهريب الأسلحة 2025	درجة التغيير 2023 - 2025	الجريمة	الأسواق الإجرامية	الفاعلين الإجراميين
1	جمهورية الكونغو الديمقراطية	9.50	↗ 0.50	7.47	6.33	8.60
1	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية)	9.50	↗ 0.50	4.68	5.47	3.90
1	ليبيا	9.50	↗ 0.50	7.05	6.70	7.40
1	السودان	9.50	↗ 0.50	6.63	5.67	7.60
1	اليمن	9.50	- 0.00	6.63	5.77	7.50
6	أفغانستان	9.00	- 0.00	7.02	6.93	7.10
6	جمهورية أفريقيا الوسطى	9.00	- 0.00	7.03	5.97	8.10
6	تشاد	9.00	↗ 0.50	6.00	5.40	6.60
6	إيران	9.00	- 0.00	6.88	7.37	6.40
6	العراق	9.00	- 0.00	7.17	6.43	7.90
6	جامايكا	9.00	- 0.00	5.93	5.07	6.80
6	لبنان	9.00	↗ 0.50	7.30	6.60	8.00
6	المكسيك	9.00	↗ 0.50	7.68	8.27	7.10
6	ميانمار	9.00	- 0.00	8.08	7.67	8.50
6	باراغواي	9.00	- 0.00	7.48	6.67	8.30
6	الصومال	9.00	- 0.00	6.55	5.60	7.50
6	سوريا	9.00	- 0.00	6.98	6.37	7.60

المصدر: المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، مؤشر الجريمة المنظمة (2025) - تصنيفات الإتجار بالأسلحة، موقع مؤشر الجريمة المنظمة.
https://ocindex.net/rankings/arms-trafficking?f=rankings&view=List&group=Country&order=DESC&y=2025&criminality-range=0%2C10&state-range=0%2C10

(10/5.67) في السودان و(10/6.70) في ليبيا، مدفوعة في الحالتين بتداخل تجارة السلاح مع تهريب الذهب والموارد الأخرى في السودان، وتهريب النفط والبشر في ليبيا. هذا التداخل بين الأسواق يخلق بيئة متكاملة تعزز استدامة الاقتصاديات غير المشروعة، ويُضعف قدرة الدول على استعادة السيطرة على مواردها الشرعية.

أما فيما يتعلق بـ«الفاعلين الإجراميين» (Criminal Actors)، فيكشف المؤشر أن الاتجار بالسلاح في المنطقة العربية يُدار غالبًا من قبل جهات مسلحة ومنظمات إجرامية تمتلك نفوذًا واسعًا، إذ سجل هذا البعد أعلى قيمه في لبنان والعراق (10/8.00 و10/7.90) على التوالي، تلتهما سوريا والسودان بقيمة (10/7.60) لكل منهما، ثم اليمن (10/7.50)، فليبيا (10/7.40). هذه الأرقام تعكس أن هذه الجهات ليست مجرد زبائن في سوق السلاح، بل هي عنصر رئيسي فيه، تسيطر على عمليات التهريب والتوزيع، وتوظف أرباحها لتعزيز النفوذ العسكري والسياسي؛ وهو ما يجعل من مكافحة هذه الظاهرة تحديًا مزدوجًا للدولة، أمنيًا وسياسيًا على حد سواء.

المبادرات الدولية والإقليمية

استشعر المجتمع الدولي من تصاعد ظاهرة الاتجار غير المشروع بالسلاح وما خلّفه من آثار مدمّرة على المجتمعات، من تأجيج للنزاعات، واستدامة دوائر العنف، وتقويض لفرص الأمن والتنمية. فانتقل المجتمع الدولي نتيجة لذلك، إلى مرحلة تبنّي إجراءات تنفيذية فعالة. من إطلاق مبادرات مشتركة وبرامج متكاملة، تقودها الأمم المتحدة إلى جانب منظمات أمنية دولية وإقليمية، بهدف تفكيك التنظيمات الإرهابية، وتجفيف مصادر تمويلها، وتعزيز قدرات الدول على ضبط ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ومن ضمن هذه المبادرات:

1. برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة وأداة التتبع الدولية الخاصة بها

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2001 برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة (Programme of Action to prevent, Combat and Eradicate the Illicit Trade in Small Arms (and Light Weapons in all Aspects) (PoA كإطار دولي يهدف إلى منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتعزيز الرقابة ودعم التعاون الدولي. يشارك في هذا البرنامج جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددهم 193 دولة، إلى جانب منظمات دولية وإقليمية وغير حكومية معنية بالأمن والسلام (United Nations Office for Disarmament Affairs, n.d.). يعمل البرنامج على تعزيز التعاون الدولي عبر تبادل المعلومات وتنسيق الجهود بين الدول لتعزيز أنظمة تتبع الأسلحة، وتحسين تسجيل بياناتها، وبناء القدرات التقنية والتشريعية لمنع الاتجار غير المشروع. كما يدعم البرنامج اعتماد إجراءات قانونية رادعة ومساءلة فعالة لضمان ضبط الأسواق غير الشرعية للأسلحة.

وفي هذا السياق، تشكّل أداة التتبع الدولية للأسلحة الصغيرة «International Tracing Instrument - ITI» الملحق المكمل لبرنامج العمل، والتي أُقرت في عام 2005، وسيلة لتوفير معايير دولية لتحديد وتتبع الأسلحة الصغيرة خلال دورة حياتها، من التصنيع وصولًا إلى المستخدم النهائي.

يقوم البرنامج على عدة ركائز أساسية تضمن فاعليته في الحد من انتشار الأسلحة غير المشروعة، أبرزها:

- تعزيز التعاون الدولي: من خلال تبادل المعلومات بين الدول والمنظمات المعنية بهدف تتبع حركة الأسلحة وتحديد مصادرها بدقة.
- تطوير أنظمة التسجيل والتتبع: اعتماد معايير وتقنيات موحدة لتسجيل الأسلحة وتتبعها على مدار دورة حياتها، بدءًا من التصنيع وصولًا إلى المستخدم النهائي.
- بناء القدرات: تقديم الدعم للدول لتطوير القدرات الفنية والقانونية اللازمة لتطبيق إجراءات ضبط الأسلحة والحد من الاتجار غير المشروع بها.

- وضع أُطر قانونية وتنظيمية: تشجيع تبني قوانين صارمة ورادعة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وضمان مساءلة الفاعلين في هذه الأنشطة.
- تعزيز المساءلة والشفافية: عبر تبني آليات لرصد تنفيذ التدابير وتقييم أثرها على الأمن والاستقرار.

2. مشروع الترابط بين الإرهاب والاتجار بالأسلحة والجريمة

أطلق المشروع رسميًا في عام 2020، بعد تعاون كل من: مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بهدف «تطوير مشروع يُعزز القدرات التشريعية والاستراتيجية والعملياتية الوطنية لمنع واكتشاف ومكافحة تهريب الأسلحة النارية وغيرها من الأنشطة غير القانونية المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة في آسيا الوسطى» (United Nations, 2020).

ينتهج المشروع نهجًا فريدًا ونوعيًا في الحد من استغلال الجماعات الإرهابية بالاتجار في الأسلحة في آسيا الوسطى، حيث يهدف إلى معالجة العلاقة بين الإرهاب والأسلحة والجريمة إلى المساهمة في تعزيز القدرات على منع وكشف ومكافحة الاتجار بالأسلحة النارية والأنشطة المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة في آسيا الوسطى.

كان للمشروع بعض النتائج الملموسة في المنطقة. منها (United Nations Office of Counter-Terrorism, 2020):

- تعزيز الأطر المعيارية والمؤسسية والتدابير التنظيمية لمنع ومكافحة وصول الإرهابيين غير المشروع إلى الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وخاصة من خلال التصنيع غير المشروع أو الاتجار بها أو تحويلها
- تعزيز قدرة سلطات مراقبة الحدود والجمارك على اكتشاف وتفكيك الجماعات والشبكات الإجرامية المتورطة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والانخراط في تعاون فعال عبر الحدود وتبادل المعلومات؛ ومسؤولي العدالة الجنائية على التحقيق في قضايا الإرهاب التي تنطوي على تصنيع أو الاتجار أو تحويل الأسلحة الصغيرة والخفيفة بشكل غير مشروع، وملاحقة مرتكبيها والتعامل معهم بفعالية.
- التعاون الدولي الفعال في مجال القضاء وإنفاذ القانون وتبادل المعلومات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، فضلاً عن تبادل الخبرات القائمة على القضايا والممارسات الجيدة في الكشف عن القضايا المعقدة التي تنطوي على العلاقة بين الإرهاب والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها.

3. برنامج iTra

وهو برنامج عالمي أطلقته منظمة Conflict Armament Research (CAR) في عام 2014 بدعم من الاتحاد الأوروبي وتحت إشراف جهاز العمل الخارجي للاتحاد الاوروبي، يعمل البرنامج على تتبع الأسلحة التقليدية والذخائر الخارجة عن مسارها القانوني، ويوفر قاعدة بيانات عن مصادر وتتبع الأسلحة. يهدف البرنامج إلى دعم جهود مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة عبر توفير بيانات دقيقة وموثقة حول مسار انتقالها، بدءًا من بلد المنشأ وحتى وصولها إلى مناطق النزاع. تم تطوير هذا النظام بدعم من الاتحاد الأوروبي والحكومة الألمانية، وهو يستند إلى تحقيقات ميدانية معمّقة تنفذها فرق مختصة في مناطق النزاعات،

وتغذّي قاعدة بيانات تفاعلية مفتوحة للعامة تشبه في تصميمها خرائط جوجل. (CAR, 2014)

يتميز البرنامج بتقديم أدوات تحليلية متقدمة تتيح تتبع أنماط تدفق السلاح عبر الحدود، مما يُمكّن صناع السياسات، وجهات إنفاذ القانون، والهيئات القضائية من الوصول إلى معلومات دقيقة وموثوقة تُسهم في ضبط التجارة غير المشروعة للأسلحة وتوجيه الاستجابات الأمنية بشكل فعّال. كما تتيح هذه البيانات فرصة نادرة لفهم العلاقة المعقدة بين النزاعات المسلحة وسلاسل التوريد العالمية للأسلحة، بما يعزز من قدرة الدول على الامتثال للمعايير الدولية وتنفيذ التزاماتها ضمن معاهدات تنظيم تجارة الأسلحة.

4. مشروع EU-LAS (الاتحاد الأوروبي-جامعة الدول العربية)

أطلق المشروع عام 2019 استجابةً لاحتياجات الدول العربية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، يهدف المشروع لدعم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وبناء القدرات الوطنية وتأسيس منظومات أمنية قادرة على التصدي لهذا التهديد.

ووفقًا لـ Small Arms Survey، فإن المشروع:

«يهدف إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذلك من خلال التعاون الإقليمي وبناء القدرات الفنية على المستوى الوطني» (المسح العالمي للأسلحة الصغيرة، 2023).

من خلال مقاربة شاملة، يغطي المشروع عدة مجالات رئيسية، تشمل: الرقابة الدولية على نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتحديد مصادر الأسلحة غير المشروعة وتعطيل سلاسل الإمداد، وتقديم المشورة والمعلومات الفنية للدول حول إجراءات الرقابة والتشريعات المرتبطة بها، إلى جانب تعزيز ممارسات إدارة المخزونات وضمان أمنها بما يقلل من خطر التسرب والسرقة، ويحمي المدنيين من تبعات انتشار هذه الأسلحة.

يذكر أن المشروع دخل مرحلته الثالثة حاليًا (2024-2027)، والتي تسعى إلى تحقيق أثر ملموس على مستوى السياسات والممارسات الوطنية، من خلال التقدم في المحاور التالية:

- تعزيز قدرات الجمارك والوكالات الحدودية لرصد عمليات التهريب والإبلاغ عنها، وحماية المجتمعات من تدفق الأسلحة غير المشروعة.
- تطوير مهارات وكالات إنفاذ القانون في التحقيق وتبادل المعلومات والتعاون العابر للحدود، بما ينعكس مباشرة على قدرة الدول في تفكيك شبكات الاتجار غير المشروع بالأسلحة.
- دعم المؤسسات الأمنية والعسكرية في إدارة المخزونات وتأمينها، مما يقلل من مخاطر التسرب ويعزز ثقة المواطنين في مؤسساتهم.

وقد أسفر مشروع التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية (EU-LAS) عن نتائج ملموسة خلال مرحلتيه الأولى والثانية. ففي المرحلة الأولى (2019-2021)، تم تنفيذ بعثات تقييم للاحتياجات في كل من الإمارات والأردن والمغرب، إضافةً إلى تنظيم ورشة عمل شبه إقليمية في أبو ظبي. كما عقد المشروع برامج تدريبية مكثفة امتدت لـ 102 يومًا شارك فيها أكثر من 400 مسؤول من الدول الأعضاء، فضلًا عن ترجمة 16 وثيقة ومنشور متخصص حول الأسلحة الصغيرة والذخائر إلى اللغة العربية. أما في مرحلته الثانية (2021-2024)، فقد تميز المشروع بتوسيع نطاق العمل، إذ أُطلق رسميًا في القاهرة عام 2022 مع مراجعة إنجازات المرحلة الأولى وتحديد

أولويات جديدة. وشهدت هذه المرحلة تنظيم ورش عمل إقليمية ووطنية، منها ورشة عقدت في المغرب، إضافةً إلى تقديم دورات تدريبية متقدمة حول إدارة مخزون السلاح. إلى جانب ذلك، عمل المشروع في هذه المرحلة على إعداد مناهج تدريب وطنية لتبنيها داخل المؤسسات الرسمية، إضافةً إلى إنتاج وترجمة مواد تقنية متخصصة إلى اللغة العربية، بما يضمن وصول المعلومات بشكل مباشر وسهل الاستخدام لجميع الدول الأعضاء.

مواجهة استغلال التنظيمات الإرهابية للاتجار بالأسلحة لتمويل أنشطتها

تعاني المنطقة العربية - شأنها شأن العديد من مناطق العالم - من التداعيات المتزايدة لأنشطة التنظيمات الإرهابية، التي ما فتئت تستغل الثغرات الأمنية والسياسية لتوسيع نفوذها وتنفيذ عملياتها العابرة للحدود. وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم 1373، الذي اعتمد بالإجماع تحت الفصل السابع عقب هجمات 11 سبتمبر، واعترف بالإرهاب كتهديد للأمن والسلم الدوليين، وألزم الدول باتخاذ إجراءات قانونية وأمنية عاجلة لتجفيف منابع تمويل الإرهاب ومنع تقديم أي دعم مادي له (Security Council, 2001)، إلا أنه لا يزال من الصعب الحد من تهريب الأسلحة بالأساليب التقليدية التي تتبعها أجهزة إنفاذ القانون، إذ تخلق حالة الفوضى المجتمعية والنزاعات المسلحة الحدودية مناخًا مناسبًا لارتكاب جرائم التهريب داخل شبكات سرية معقدة وعابرة للحدود.

إن هذه الجماعات والتنظيمات الإرهابية ذات طبيعة متطورة، بحيث تستحدث دومًا أساليب جديدة لتهريب الأسلحة، سواء عبر إخفائها في شحنات أو بضائع تجارية، أو من خلال تهريبها بواسطة وسطاء محليين يستفيدون من ضعف الرقابة الحدودية. وتبرز الصعوبة الأكبر في أن التنظيمات الإرهابية لا تعتمد على مصدر واحد للسلاح، بل تلجأ إلى تنويع قنوات الإمداد، سواء عبر السوق السوداء، أو من خلال تحويل مسارات الأسلحة المشروعة إلى غير المشروعة، كما بينته الدراسات السابقة. كما أن ضعف التشريعات الوطنية وتراخي الإجراءات الأمنية والرقابية على الحدود أسهم في ارتفاع معدلات تهريب السلاح.

وبالرغم من تعدد المبادرات والمشاريع الإقليمية والدولية الهادفة إلى الحد من استغلال التنظيمات الإرهابية للاتجار غير المشروع بالأسلحة لتمويل أنشطتها، إلا أن هناك العديد من المعيقات والتحديات والفجوات التي لا تزال تمنح هذه التنظيمات مساحة للتحرك داخل شبكات تهريب معقدة وعابرة للدول. ومن هذه المعيقات والفجوات أبعاد قانونية وتشريعية ومؤسسية. فمن البعد القانوني، هناك اختلاف في القوانين بين الدول، مما يعقد عمليات التعاون الأمني وفرض الرقابة على الحدود. وبالنسبة للبعد التشريعي، لا تزال تشريعات بعض الدول غير متوافقة مع القانون الدولي والقرارات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، كما أن ظروف بعض الدول منعتها من ممارسة دورها في إصدار التشريعات الكفيلة بمجابهة الاتجار غير المشروع بالسلاح ومراقبته. كما أن بعض الدول ما تزال ضعيفة بحيث لا تتمكن أجهزتها الرقابية من مراقبة الحدود وتحويل الأموال بشكل فعال. وحتى في حال توفر القدرة على الرقابة، فإن اختلاف الأولويات ومستوى الثقة بالجوار تعمل كمعيقات أمام الاستجابة الشاملة لمنع الاتجار بالسلاح من قبل التنظيمات الإرهابية وتجفيف مصادر تمويلها.

التوصيات

بناءً على ما تقدم، ونظرًا للخصائص التي تمتلكها المنطقة العربية، تطرح الورقة مجموعة من التوصيات الفعالة التي تهدف إلى تعزيز الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة استغلال التنظيمات الإرهابية للاتجار غير المشروع بالأسلحة، وهي:

- **تعزيز التعاون العربي والدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة**

وذلك من خلال تطوير آليات متكاملة لتبادل المعلومات الاستخبارية حول تهريب الأسلحة، مع التركيز على المناطق الحدودية والمناطق الأكثر عرضة للتهريب، وتبادل الخبرات بين الأجهزة الأمنية والجمركية، وتطوير مناهج عربية موحدة تستند إلى أحدث أدوات التتبع والتحقيق لتدريب ضباط إنفاذ القانون في الدول العربية. ويمكن الاستفادة من خبرات مشروع (EU-LAS) عبر برامج التدريب المتخصصة، وتبادل الخبرات حول إدارة المخزون ومراقبة الأسواق غير المشروعة، وتطوير آليات تنسيق إقليمي لمتابعة تدفقات الأسلحة، بما يعزز سرعة الاستجابة ويقلل من الثغرات الأمنية.

- **تحديث الأطر القانونية والتشريعية**

لتتوافق مع المعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بهدف تقليص الثغرات التي تستغلها التنظيمات الإرهابية، مع تعزيز آليات المساءلة والعقوبات الرادعة لمنع التلاعب بالأسلحة المشروعة وتحويلها إلى أسلحة غير مشروعة.

- **تعزيز القدرات الأمنية والرقابية على الحدود**

عبر إعداد برامج التدريب والتأهيل اللازمة، والتي توظف استخدام التكنولوجيا الحديثة في المسح والتفتيش، وإنشاء وحدات متخصصة لرصد شبكات التهريب، بما يتناسب مع خصوصية التهديدات الأمنية في المنطقة العربية.

- **تطوير آليات الرصد والمراقبة**

في ظل تنامي استغلال التنظيمات الإرهابية للمنصات الرقمية والأسواق غير الرسمية أصبح من الضرورة تطوير آليات لرصد تداول الأسلحة عبر الأسواق غير الرسمية ومنصات الإنترنت المظلمة ووسائل التواصل الاجتماعي، مع استخدام أدوات التحليل الرقمي والتقنيات الحديثة لتحديد الشبكات المشبوهة قبل وصول الأسلحة إلى التنظيمات الإرهابية.

- **إنشاء قاعدة بيانات عربية مشتركة للأسلحة المهربة**

لسد فجوة تبادل المعلومات بين الدول العربية، وتشكيل أداة مركزية للتتبع وتحليل أنماط التهريب، بما يسهم في تعزيز تبادل المعلومات بين الدول العربية ويعزز من عمليات التحقيق المشترك.

- **تبني منصة رقمية عربية لتبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية**

تُسهّل هذه المنصة التبادل الفوري والآمن للبيانات الاستخباراتية حول مسارات تهريب الأسلحة عبر حدود الدول العربية، بما يعزز سرعة التنسيق الميداني، مع إمكانية تطويرها بالشراكة مع جهات دولية كـ iTrace.

- **اجراء تقييم دوري لفعالية سياسات المكافحة**

من خلال استحداث وتطوير آليات متابعة وتقييم مستمرة لقياس أثر السياسات والإجراءات المتبعة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلاح، بما يشمل نتائج التعاون الدولي وكفاءة الرقابة على الحدود ونجاح برامج تتبع الأسلحة، لضمان تحديث الاستراتيجيات وتكييفها مع التهديدات المتجددة.

المراجع

المراجع العربية

المسح العالمي للأسلحة الصغيرة. (2023). مشروع الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية لتعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. متاح على: https://www.smallarmssurvey.org/ar/european-union-eu-league-arab-states-las-project-arabic

المراجع الأجنبية

Arms Trade Treaty. (2023). The Arms Trade Treaty: Regulating brokering to reduce diversion risks. United Nations Office for Disarmament Affairs.https://thearmstradetreaty.org/hyper-images/file/ATT_CSP9_ATTS_Final%20Report_%20rev2_AR/ATT_CSP9_ATTS_Final%20Report_%20rev2_AR.pdf

Atlantic Council. (2020). The Middle East 2020 strategic assessment. Atlantic Council. https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2020/10/CTLE-Task-Force-Report-2020.pdf

Bales, A. (2023). The arms race in the Middle East. In M. Kramer (Ed.), Regional security in the Middle East (pp. 233–252). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-031-32432-1_13

Conflict Armament Research. (n.d.). iTrace: Tracking arms [Project overview]. Conflict Armament Research. https://www.conflictarm.com/itrace/

Conflict Armament Research. (2017). Weapons of the Islamic State: A three-year investigation in Iraq and Syria. Conflict Armament Research. https://www.conflictarm.com/reports/weapons-of-the-islamic-state/

Conflict Armament Research. (2014). iTrace®: Global weapons reporting system – funding and oversight. Conflict Armament Research. Retrieved from Conflict Armament Research website. https://www.conflictarm.com/itrace/funding/?utm_source=chatgpt.com

Cornell Law School. (2024). Dark web. Legal Information Institute. https://www.law.cornell.edu/wex/dark_web

Daily Times. (2025, April 19). Taliban sold 500,000 US weapons to terrorist groups: Report. Daily Times. https://dailytimes.com.pk/1289223/taliban-sold-500000-us-weapons-to-terrorist-groups-report/?utm_source=chatgpt.com

de Bont, R. (2021). IEDs and insurgency in the Sahel: Local manufacturing and global connections. International Centre for Counter-Terrorism. https://icct.nl/publication/ieds-and-insurgency-in-the-sahel

Demuynck, M., Mehra, T., Clarke, C., Duquet, N., Lumley, C., & Wentworth, M. (2021). Cashing in on guns: Identifying the nexus between small arms,

line-markets-global-illicit-trade-ocindex/?utm_source=chatgpt.com

Organized Crime Index. (2023). Arms trafficking: Country rankings. Oxford Global Security. https://ocindex.net/crime/arms_trafficking

RAND Europe, & University of Manchester. (2017). International arms trade on the hidden web. RAND Europe. https://www.rand.org/randeurope/research/projects/2017/international-arms-trade-on-the-hidden-web.html

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). (2025, March). Trends in International Arms Transfers, 2024 (SIPRI Fact Sheet). Solna: SIPRI. https://www.sipri.org/sites/default/files/2025-03/fs_2503_at_2024_0.pdf

Security Council. (2015). Final report of the Panel of Experts on Yemen established pursuant to Security Council resolution 2140 (2014). S/2015/125.

Security Council. (2017). Final report of the Panel of Experts on Yemen established pursuant to Security Council resolution 2140 (2014). S/2017/81.

Security Council. (2001). Resolution 1373 (2001). Adopted by the Security Council at its 4385th meeting, on 28 September 2001. https://undocs.org/S/RES/1373(2001).

Tech Transparency Project. (2025). X and WhatsApp host arms traders tied to light weapons and terrorist financing. The Hague: International Centre for Counter-Terrorism. https://icct.nl/publication/cashing-guns-identifying-nexus-between-small-arms-light-weapons-and-terrorist-financing

Holtom, P., & Pavesi, I. (2017). Trade Update 2017: Out of the Shadows [PDF]. Small Arms Survey. https://www.smallarmssurvey.org/sites/default/files/resources/SAS-Trade-Update-2017.pdf?utm_source=chatgpt.com

International Centre for Counter-Terrorism (ICCT). (2021). ISIS in the Greater Sahara and IED proliferation in the Sahel. International Centre for Counter-Terrorism. https://icct.nl/publication/isis-in-the-greater-sahara

Jenzen-Jones, N. R., & McCollum, I. (2017). Web trafficking: Analysing the online trade of small arms and light weapons in Libya (Working Paper No. 26). Small Arms Survey, Security Assessment in North Africa. Graduate Institute of International and Development Studies. https://www.smallarms-survey.org/resource/web-trafficking

Marchini, C. S. (2025, May 27). The digital drug revolution: How online markets are reshaping global illicit trade. Global Initiative Against Transnational Organized Crime. https://globalinitiative.net/analysis/digital-drug-revolution-on-

United Nations Office for Disarmament Affairs (UNODA). (n.d.). Programme of Action on small arms and light weapons. Retrieved July 28, 2025, from https://disarmament.unoda.org/convarms/salw/programme-of-action/

United Nations. (2020, February 21). UN launches new project to address link between terrorism, arms and crime. United Nations News. https://news.un.org/en/story/2020/02/1057891

United Nations Office of Counter-Terrorism. (2020). Addressing the terrorism-arms-crime nexus. United Nations. https://www.un.org/counterterrorism/cct/terrorism-arms-crime-nexus

Wang, P. (2010). The crime–terror nexus: Transformation, alliance, convergence. Asian Social Science, 6(6), 11–20. https://doi.org/10.5539/ass.v6n6p11

Houthis. https://www.techtransparencyproject.org/articles/x-and-whatsapp-host-arms-traders-tied-to-houthis

United Nations Office on Drugs and Crime. (2024). Illicit firearms trafficking – Addressing the criminal side of diversion (Issue Paper). Vienna: UNODC. Retrieved from https://www.unodc.org/documents/firearms-protocol/2024/Diversion_Issue_Paper_ENG_web.pdf

UNODC. (2023). Trafficking in the Sahel: Guns, gas, and gold. United Nations Office on Drugs and Crime. https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Firearms/Sahel/TOCTA_Sahel_firearms_2023_web.pdf

United Nations Office on Drugs and Crime. (2020). Global study on firearms trafficking 2020. United Nations. https://www.unodc.org/unodc/en/firearms-protocol/firearms-study.html

September 2026

سبتمبر 2026

Security Research Center

Naif Arab University for Security Sciences, Saudi Arabia, Riyadh

مركز البحوث الأمنية

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض

Keywords: security studies, terrorist financing, illicit arms trafficking, terrorist organizations, security threats, border management

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، تمويل الإرهاب، الاتجار غير المشروع بالأسلحة، التنظيمات الإرهابية، التهديدات الأمنية، إدارة الحدود

Production and hosting by NAUSS

Email: srcenter@nauss.edu.sa

doi: 10.26735/PXMV1988